اكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ودعا الى معاقبة اسرائيل . كذلك شدد ممثل مصر على تمسك بلاده بالمادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية التي تنص على حق كل دولة بالدفاع عن اراضيها ، وهذا يعني التلويح باللجوء الى الحرب لاستعادة ما فقدته مصر من اراض على اثر هزيمة ١٩٦٧ ؛ الا ان الزيات اكد ايضا ان ثقة بلاده بعدالة الامم المتحدة ما زالت موجودة وستستمر مصر في الوقت الحاضر بالاعتماد على هذه الثقة من اجل تحقيق حل سلمي للنزاع . ووجه الزيات النقد بصورة خاصة الى الولايات المتحدة متهما اياها بالتحالف غير المعلن مع اسرائيل وبمدها بالاسلحة « مما يشجعها على الاستمرار في الاحتلال والتمادي في متابعة اعتداءاتها » .

على صعيد اخر ذكر الزيات في مقابلة تلفزيونية في نيويورك ان بلاده لا تريد من هيئة الامم المتحدة فرض عقوبات على اسرائيل ، بل تريد منها اصدار تحذير للدولة المحتلة . واكد ان مصر تريد السلام وهي مستعدة لدفع الثمن . ولكن بالمقابل على اسرائيل التعهد باعادة سيادة مصر ضمن حدودها الدولية المعترف بها تاريخيا .

وفي تصريح اخر له اكد من جديد التزام مصر بعقد اتفاق سلام مع اسرائيل ، وان اي اتفاق مؤقت حول تسوية النزاع يجب ان يكون حلقة اولى في سلسلة متواصلة من المراحل نحو تسوية نهائية للصراع في المنطقة . اما بالنسبة للمشروع الامريكي الداعي الى « محادثات الجوار » بين مصر واسرائيل فقد قال الزيات ان حكومة بلاده لا تعارض اجراء مثل هذه المحادثات شرط ان يكون الفريق الثالث فيها محايدا . ورفض فكرة القبول باجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل . بالاضافة الى ذلك شدد — بصفته وزيرا لخارجية بلاده — على استمرار مصر في الموافقة على مذكرة يارينغ المشهورة (٨ شباط ١٩٧١) التي رفضت اسرائيل الالتزام بمحتوياتها . وقال « لقد قبلنا في الماضي ونقبل الان وسنقبل كل جهد ممكن من شأنه ان يفعل شيئا لانهاء هذه الحرب . واية طريقة لانهائها ستلقى ترحيبنا » .

(هـ) اما مندوب اسرائيل — جوزيف تكواع — فقد تجاهل في خطابه امام الجمعية العامة موضوع الاحتلال ومهمة يارينغ وقرارات هيئة الامم السابقة بما فيها قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وركز على مسألة «الارهاب» قاصدا به نشاط المقاومة الفلسطينية . وكرر اعلان الموقف الاسرائيلي — الامريكي المعروف بدعوته مصر للجلوس الى طاولة المفاوضات عن طريق قوله « ان الطريق الوحيد للوصول الى السلام هو الحوار بين الاطراف المعنية . وكل ما عدا ذلك قد تمت تجربته وفشل » . كما كرر القول ان اسرائيل مستعدة للدخول في محادثات ثنائية من اجل الوصول الى اتفاق حول اعادة فتح قناة السويس . بعد انتهاء المناقشة العامة تبنت الجمعية العامة مشروع القرار الذي اعدته دول كتلة عدم الانحياز في المنظمة الدولية بعد ادخال تعديلات على بنوده اقترحتها فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية الغربية من اجل تخفيف لهجة القرار ضد اسرائيل حتى تتمكن الدول الاوروبية المذكورة من التصويت الى جانبه . وقد نص القرار بصورة رئيسية على : (أ) التعبير عن الشعور بالانزعاج العميق بسبب عدم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وعدم تحقق السلام في الشرق الاوسط حتى الان ، والتعبير عن القلق الشديد بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية . (ب) التأكيد على انه يجب الا تكون اراضي اية دولة هدف احتلال او استيلاء من قبل دولة اخرى بواسطة استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، والتأكيد على ان اجراء اية تغييرات في الطبيعة المادية او السكانية للاراضي المحتلة مخالف لمبادىء ميثاق الامم المتحدة واهدافه . وعلى هذا الاساس دعا القرار اسرائيل الى الاعلان عن تمسكها بمبادىء عدم ضم الاراضي عن طريق استخدام القوة والى الانسحاب الفوري وبدون شروط من الاراضي العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما اعلن ان التغييرات التي اجرتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة فيها انتهاك لاتفاقات جنيف عام ١٩٤٩ وهي بذلك باطلة وعلى اسرائيل ابطال مفعولها من الان فصاعدا والامتناع عن كل السياسات والممارسات التي تؤثر على الطابع المادي والتركيب السكاني لتلك الاراضي . كذلك دعا القرار كل الدول الى عدم الاعتراف باي من التغييرات والاجراءات التي قامت بها اسرائيل في المناطق العربية المحتلة . (ج) التأكيد على ان الوضع القائم في الشرق الاوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلام الدولي ، وعلى مسؤولية الامم المتحدة في احلال السلام والامن في المنطقة في المستقبل القريب . (د) التنديد بعدم